

## دور التعاون الدولي في استراتيجية مكافحة الارهاب تطبيق مقارن للامن الوطني العراقي

د. حسين علاوي خليفة

رئيس وحدة البحوث والدراسات السياسية. - كلية العلوم السياسية. - جامعة النهريين  
أستاذ الامن الوطني -  
قسم الاستراتيجية  
كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين

### المقدمة

الإرهاب الدولي لا يزال يمثل اكبر التحديات التي توجه البشرية في القرن الحادي والعشرين ، واحد المناطق الحيوية للإرهاب الدولي واليات التعاطي نحو تهديد انموذج الدولة ، هو العراق ، فمنذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ والجماعات الإرهابية تعمل على تدمير الانسان والمجتمع والدولة في العراق ، ان الارهاب الدولي العابر للحدود لا يزال يلحق الألم والمعاناة بحياة الناس في جميع أنحاء العالم ، حيث لا يمر أسبوع تقريبا من دون حدوث عمل من أعمال الإرهاب في أي من أنحاء العالم، والتي تؤثر بشكل عشوائي على الناس الأبرياء ذلك لمجرد أنهم تواجدوا في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ ، إن مكافحة هذه الآفة مصلحة مشتركة لجميع الأمم، ولذلك أصبحت هذه القضية مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عقود.

لقد كان الإرهاب مدرجاً على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عقود ، وقد وُضعت أربعة عشرة اتفاقية دولية في إطار نظام الأمم المتحدة المتعلق بأنشطة إرهابية محددة ، ودأبت الدول الأعضاء من خلال الجمعية العامة على زيادة تنسيق جهودها في مجال مكافحة الإرهاب ومواصلة أعمالها المتعلقة بوضع قواعد قانونية.

وكان مجلس الأمن نشطاً أيضاً في مكافحة الإرهاب من خلال إصدار قرارات ومن خلال إنشاء هيئات فرعية عديدة. وفي الوقت نفسه شارك عدد من برامج منظومة الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها في تدابير تطبيقية محددة مضادة للإرهاب توفر مزيداً من المساعدة للدول الأعضاء في جهودها.

توطيداً وتحسيناً لهذه الأنشطة بدأت الدول الأعضاء مرحلة جديدة في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب بالاتفاق على استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب ، وتمثل هذه الاستراتيجية، التي اعتمدت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وأطلقت رسمياً في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، المرة الأولى التي تتفق فيها البلدان في مختلف أنحاء العالم على نهج استراتيجي موحد لمكافحة الإرهاب ، وتشكل الاستراتيجية أساساً لخطة عمل محددة هي: التصدي للأوضاع التي تقضي إلى انتشار الإرهاب ، ومنع الإرهاب ومكافحته ، واتخاذ تدابير لبناء قدرة الدول على مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ، وكفالة احترام حقوق الإنسان في سياق التصدي للإرهاب. وتستند الاستراتيجية إلى توافق الآراء الفريد الذي توصل إليه قادة العالم

في مؤتمر قمتهم الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهو إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ان الارهاب اليوم وخصوصاً الموجه من قبل داعش تجاه الشعب والمجتمع والدولة العراقية بات اكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية من جهة ، ومن جهة اخرى بات يهدد الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط .

اولاً : الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب الدولي

واعتمدت الدول الأعضاء في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. والاستراتيجية - وهي على شكل قرار وخطة عمل مرفقة به - صك عالمي فريد سيحسن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وهذه هي المرة الأولى التي اتفقت فيها الدول الأعضاء جميعها على نهج استراتيجي موحد لمكافحة الإرهاب، ليس فحسب بتوجيه رسالة واضحة مفادها أن الإرهاب غير مقبول بجميع أشكاله ومظاهره بل أيضاً بالعزم على اتخاذ خطوات عملية فريداً وجماعياً لمنع ومكافحته. وتلك الخطوات العملية تشمل طائفة واسعة من التدابير التي تتراوح من تعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية إلى تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. واعتماد الاستراتيجية يفي بالالتزام الذي قطعه قادة العالم في مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ويستفيد من كثير من العناصر التي اقترحتها الأمين العام في تقريره الصادر في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ بعنوان "معاً ضد الإرهاب: توصيات من أجل استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب".

وتتمثل خطة العمل للامم المتحدة :

أولاً - التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب

ثانياً - تدابير منع الإرهاب ومكافحته

ثالثاً - التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد

رابعاً - التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب

ثانياً : تطبيقات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب في العراق

أن الأوان لنقل الاهتمام بمكافحة الإرهاب من دائرة التعريف والتحليل إلى دائرة العمل والتطبيق في دراسة وبحث ثناياها بعد ان اصبح لدى العراق العديد من المصادر والتجارب الحية تجاه هذا الموضوع ، إذ لم يعد بإمكان عراقنا شعباً ودولة أن يتساهل تجاه مستويات الإرهاب التي أصبحت تستخدم انحراف في الدين وتوظف الصراع السياسي لتقتل العراقيين الأبرياء وتستهدف

المدن العراقية ، وتحاول مهاجمة مؤسسات الحكومة والدولة بشكل عدواني آثم ، وتدق أسفين الوحدة الوطنية وتعيق التقدم باتجاه السلام والإصلاح والاستقرار للمجتمع العراقي . وانطلاقاً من مقررات مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة الارهاب والذي عقد في ١٢ الى ١٣ اذار ٢٠١٤ ، عبر توصياته والتي دعا في احد النقاط المفصلية الى ( اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الارهاب تتضمن الجوانب القانونية والامنية بالاضافة الى معالجة كافة اسبابه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية ) ، وذلك من خلال التأسيس لنهج بحثي جديد في مكافحة الارهاب في العراق .

إن عراقنا اليوم لا يواجه صراعاً بين افراد ذاته، بل بات يواجه صراعاً من أجل الحياة، وهذا ما حفز المجتمع العراقي لاشترك نحو قوى المجتمع العراقي تتقدمهم الحكومة العراقية لمواجهة قوى الكراهية والعنف والارهاب والمعتقدات المنحرفة التي لا تقدم أي أمل فيما عدا الهدم والتخريب للمجتمع العراقي .

أن العمل لمواجهة مسببات الإرهاب لا يقل أهميةً عن العمل لمواجهة الإرهابيين ، ثم اننا بحاجة الى عمليات التحديث والتطوير والإصلاح والتي تعد جزءاً أساسياً من استراتيجيات مكافحة الإرهاب، فالدول تستطيع إيجاد سبلها الخاصة بذلك لكنها لا تستطيع أن تقف دون حراك. كما أن جهود مكافحة الإرهاب ينبغي أن تنشر ثقافة التسامح والحوار على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأن تأخذ بعين الاعتبار أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يمكننا السماح للإرهابيين بتحقيق " النصر " عبر تقسيم عراقنا على أسس دينية أو ثقافية أو عرقية، أو عبر إجبار افراد المجتمع العراقي على مواجهة التطرف بتطرف مقابل.

لقد أثبت العراقيون أنهم يستطيعون العمل سويةً في العديد من المجالات بالغة الأهمية لتحقيق دولة الرفاه والامن والاستقرار، وأن الإرهاب يمكن دحره، وأن التطرف لا يمكنه أن ينجح ، وعلينا ان لاننكر أن هناك اختلافات بين فئات المجتمع العراقي لكن الوحدة الوطنية والوطن هما يدين الوحدة ودمها المشترك بين افراد المجتمع العراقي ، لكنها لن تكون في النهاية أكثر أهمية من وحدة العراقيين.

ويدرك العراقيين جميعاً ، أن الإرهاب ليس وليد اليوم ، فقد عانت منه المجتمعات منذ القدم، الا ان إرهاب اليوم أصبح جريمة منظمة لها طابعها الخاص من حيث التنظيم والتمويل ، ولذا فإن العراقيين أضحو اليوم في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز سبل التعاون بين الدول على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، وذلك لمواجهة دوافع الإرهاب ونتائجه والعمل على تجفيف منابعه .

ذلك أن الإرهاب أمسى ظاهرة عالمية ليس في العراق وحده ، ولا يرتبط بدين أو مجتمع أو ثقافة ، والعراق بات من بين الدول التي استهدفها الإرهاب وعانى مجتمعها من تبعاته، ولهذا كان العراق في مقدمة الدول التي حاربت الإرهاب بدافع من عقيدته الإسلامية السمحة، وقيمها العربية الأصلية ، ونخوته العراقية .

إن ما شهدته هذه البلاد من حوادث إرهابية من بعض الفئات الضالة التي ارتكبت جرائمها، مدعية أن دافعها عقدي ، إنما هو في حقيقة الأمر ادعاء باطل لا صلة له بعقيدة الإسلام الصحيحة، بل هم أصحاب فكر منحرف حاد عن جادة الصواب وتعاليم الإسلام السمحة، غذته أفكار دخيلة مما ألحق الضرر بالإنسان والممتلكات.

إن المجتمع العراقي قد نجح بكافة فئاته في الوقوف ضد هذه الفئة الضالة ، وأظهر العزم والتصميم على المواجهة بكل حزم واقتدار ، إن الإرهاب هو في واقع الأمر ليس فعلاً فحسب، لكنه في الأساس نتاج فكر منحرف من الواجب التصدي له ، ولذا فإن المجتمع العراقي بكافة مؤسساتها مسؤولة عن مكافحته والتصدي له، فيقدر ما يقع على المؤسسات الأمنية من التزامات فإن المؤسسات الفكرية (علمية وإعلامية وتربوية) مسؤولة مسؤولية كبرى عن بناء المفاهيم الصحيحة ، والقيم الإنسانية السليمة ، وتحصين المجتمعات ضد الأفكار المنحرفة والأفعال الشريرة ، وقد أدركنا أهمية ذلك تمام الإدراك وعملنا على تفعيله ، حيث اننا بحاجة ماسة في عراق اليوم الى أنجاز العديد من الدراسات والأبحاث العلمية عن الظاهرة الإرهابية والعنف في المجتمع العراقي وسبل مكافحته بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤ ، وذلك من حيث الدافع والفعل وسبل العلاج ، ونأمل أن تتضافر الجهود العراقية من خلال التكامل بين المؤسسات الامنية العراقية ومراكز البحوث والخبراء والاكاديميين العراقيين من اجل تحمل مسؤولية مواجهة ظاهرة الإرهاب ومحاربتها ليعيش الإنسان العراقي حياة آمنة كريمة